الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية المقدم إلى اللجنة الإحصائية لغرض المناقشة. ويتضمن التقرير استعراضا للأنشطة والإنجازات التي توضح التقدم المحرز منذ عام 2019 على صعيد تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. ويعرض التقرير أدوات منهجية جديدة مثل، الإطار المفاهيمي الجديد للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، والإطار الإحصائي بشأن قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (الذي يشار إليه أيضا "بقتل الإناث")، والمبادرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن النماذج الاستقصائية الموحدة المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويسلط التقرير الضوء كذلك على المبادرات المتخذة لدعم البلدان في تعزيز إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في سياق رصد الهدف 16 أيضا من أهداف التنمية المستدامة، ويصف التحديات الراهنة والأنشطة المقبلة التي ينبغي القيام بها على الصعيد الدولي.

وتحدد الفقرة 41 من التقرير الإجراءات التي يتعين على اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2022/1.

170122 120122 21-18529X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

أولا - مقدمة

1 - أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدورة الخمسين للجنة الإحصائية المعقودة في عام 2019 (انظر E/CN.3/2019/19) عن التقدم المحرز في خطة العمل الخمسية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا في عام 2015 (E/CN.3/2015/8) لتنفيذ خارطة الطريق لتحسين نوعية إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها (E/CN.3/2013/11) وهي الخطة التي أقرتها اللجنة الإحصائية في عام 2013 وجرى استكمالها في عام 2019. وتتمحور الأنشطة المستقبلية الرئيسية التي ستشكل المرحلة الثالثة لتنفيذ خارطة الطريق على الصعد الوطني والإقليمي والدولي حول ثلاث ركائز رئيسية هي:

(أ) وضع أدوات منهجية جديدة؛

(ب) تعزيز أنشطة بناء القدرات؛

(ج) تدعيم جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي.

2 - وقد أعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق من أجل تحسين نوعية إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي، وأيدت خارطة الطريق المستكملة الرامية إلى دعم البلدان في إنتاج بياناتها ذات الصلة اللازمة لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3 - وأقرت اللجنة الإحصائية بالدور الرئيسي الذي يؤديه التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وشجعت المكاتب الإحصائية الوطنية على زياده وتيرة تنفيذه وتيسير التعاون فيما بين جهات إنتاج البيانات على الصعيد الوطني. ورحبت اللجنة كذلك بوضع أدوات منهجية جديدة ومنها الأداة المنهجية المعنونة *دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى باستخدام الاستقصاءات بالعيّنة*[1].

ثانيا - الإنجازات الرئيسية في تنفيذ خارطة الطريق المستكملة

4 - تحققت على مدى الفترة المنقضية منذ آخر مناقشة أجرتها اللجنة لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية إنجازات كبيرة في هذا المجال. واكتسى بأهمية رئيسية التقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، ووضع دراسات استقصائية وطنية متعلقة بالإيذاء.

5 - وشرعت عدة بلدان حول العالم في تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية على الصعيد الوطني منذ اعتماده في عام 2015. ووفقا لتقييم أُجري مؤخراً تمكّن 60 في المائة من البلدان

(1) وُضعت هذه الأداة المنهجية مشاركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التي ردت على استبيان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعددها 45 بلدا، من إنتاج بيانات عن الجرائم توافقت فيما يتعلق بمعظم هذه الجرائم مع التصنيف. لكن النسبة المئوية لاتباع التصنيف في البيانات المنتجة في مستويات أخرى من نظام العدالة الجنائية كانت منخفضة (على سبيل المثال، قدم منها عدد تجاوز 50 في المائة بقليل بيانات عن الإدانات توافقت مع التصنيف). وعلاوة على ذلك، أنتج بعض هذه البلدان البالغة 45 بلداً (أو استعرض) تصنيفات وطنية للجرائم تتماشى مع التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، أو أنتج وثائق منهجية أخرى داعمة لتنفيذ التصنيف في إطار وكالات مختلفة. وفي الحالات التي جرى فيها تحديد مركز تنسيق وطني لتنفيذ التصنيف، مثّلت الوكالة الإحصائية الوطنية هذه الجهة في الغالبية العظمى من الحالات. وأقر عديد من المنظمات الإقليمية التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية أو اعتمده في أنشطته الإحصائية، بما في ذلك المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والسوق الجنوبية المشتركة، والجماعة الكاريبية في الأمريكتين. وفي أمريكا اللاتينية، أبدت البلدان اهتماما متزايدا باعتماد التصنيف كمخطط أساسي لوضع أو مواءمة تصنيفاتها الوطنية للجريمة. وقدم مركز التميز في المعلومات الإحصائية بشأن الحكومات والجريمة والإيذاء والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الدعم إلى 10 بلدان بدأت بالفعل عملياتها لتنفيذ التصنيف أو شرعت في عمل ذلك. وفي أمريكا اللاتينية أيضاً نشرت أربعة بلدان تصنيفاتها الوطنية للجرائم أو أخضعتها للاستعراض بما يتماشى مع التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وباشرت منطقة البحر الكاريبي بدورها أنشطة تتعلق باعتماد التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية وحصلت إما على تدريب في إعداد جداولها الوطنية المناظرة المتعلقة بالجرائم، أو استهلت وضع الخطوط العامة لهذه الجداول. وفي آسيا والمحيط الهادئ، بدأت سبعة بلدان اعتماد التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، كما طلبت بعض دول آسيا عقد حلقات عمل توجيهية بشأن التصنيف بالاستفادة من مركز التميّز لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادئ المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاءات الكوري.

6 - وازداد عدد البلدان التي أجرت دراسات استقصائية وطنية متعلقة بالإيذاء ولا سيما في الأمريكتين، بفضل استمرار مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا في تزويدها بالمساعدة التقنية. واستمرت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في إطار الأسر المعيشية والأعمال التجارية تشكل ممارسة جيدة وعنصرا رئيسيا من عناصر إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية.

7 - ويبرز الفرع الوارد فيما يلي جملة الإنجازات المتحققة في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على مدار السنوات الثلاث الماضية منذ عام 2019 الذي استعرضت فيه اللجنة خارطة الطريق واستكملتها. ويورد الفرع الإنجازات المتحققة في المجالات الثلاثة لخارطة الطريق وهي: وضع المنهجيات (بما في ذلك المنهجيات القياسية الثلاث التي قدمت إلى اللجنة حتى الآن)، وأنشطة بناء القدرات، وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي.

ألف - وضع الأدوات المنهجية الجديدة: المنهجيات القياسية المقدمة إلى اللجنة الإحصائية

8 - يُصنّف التقرير مجمل أنشطة وضع الأدوات المنهجية التي توختها خارطة الطريق المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في عام 2019 (انظر E/CN.3/2019/19) كأنشطة اكتمل العمل عليها، أو لا تزال قيد الإعداد مع اقترابها من مرحلة الاكتمال، أو لم تتخط بعد مرحلة البدايات. ويصف الفرع الحالي المنهجيات التي اكتملت وجرى عرضها على اللجنة؛ ويصف الفرع الثالث المنهجيات التي لا تزال قيد الإعداد.

الجدول 1

الإنجازات المحققة في تنفيذ خارطة الطريق منذ عام 2019 (ركيزة الأدوات المنهجية)

الأدوات المنهجية المخطط لها في خارطة الطريق المستكملة المقدمة إلى اللجنة في عام 2019	*الإنجازات بحلول نهاية عام 2021*	*التعليقات*
وضع دليل تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	✓	قيد الإعداد
تقييم تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	✓✓	
نماذج استقصاء جديدة متعلقة بالإيذاء متصلة بمواضيع إضافية	✓	وضعت الصيغة النهائية لأمريكا اللاتينية
الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	✓✓	عُرض على الدورة الثالثة والخمسين للجنة
إطار إحصائي شامل بشأن إحصاءات الجريمة الجنسانية	✓	قُدم إلى اللجنة إطار إحصائي عن القتل بدافع جنساني
مبادئ توجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة	✓✓	عُرضت على الدورة الثالثة والخمسين للجنة
مبادئ توجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بأنشطة إجرامية أخرى	✓	قيد الإعداد
اختبار أساليب الاستقصاء المتعلقة بقياس الاتجار بالأشخاص وتوسيع نطاقها	✓	قيد الإعداد
قياس أشكال الفساد الأخرى، بما في ذلك الفساد الكبير	✓	عُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل
مبادئ توجيهية بشأن قياس الجريمة المنظمة	✓	وضعت الصيغة النهائية لبلدان البلقان
دراسة تقييمية عن استخدام البيانات الضخمة في أغراض التحليل الإحصائي للجريمة	✓✓	
اللجوء إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة الجنائية: وضع مؤشرات موحدة استنادا إلى بيانات إدارية واستقصائية	✓	أقر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مؤشرا جديدا؛ والعمل جارٍ على إعداد مبادئ توجيهية

ملاحظة: علامة ✓ تدل على أنشطة أنجزت جزئيا أو جارية؛ علامة ✓✓ تدل على إتمام النشاط.

1 - إطار مفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة

9 - في عام 2017، استهل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتبارهما راعيين مشاركين لمؤشر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة) عملية تشاور استهدفت وضع إطار مفاهيمي جديد للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة على أساس مُدخلات مقدمه من طائفة واسعة من الخبراء. وبعد عقد مشاورتي خبراء كبيرتين شارك فيهما خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ووحدات التحريات المالية والسلطات الضريبية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية ومراكز الفكر، وخبراء آخرون في مجال الجريمة والضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة في الفترة بين عامي 2017 و 2018، أنشئت في كانون الثاني/يناير 2019 فرقة عمل معنية بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة[2] لوضع مفاهيم إحصائية وتقييم توافر البيانات وتطوير الأساليب الإحصائية واستعراض الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وبالتوازي مع ذلك دُشنت مشاريع تجريبية قطرية في كولومبيا وإكوادور والمكسيك وبيرو بالمشاركة مع مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ودُشنت مشاريع تجريبية قطرية في نيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي. وفي عام 2020، وضعت فرقة العمل الإطار المفاهيمي الشامل للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في صيغته النهائية، وهو متاح للمطالعة في وثيقة معلومات أساسية مدرجة في بوابة اللجنة الإحصائية على الإنترنت[3]،[4]،[5].

10 - وبفضل العمل الذي أنجزته فرقة العمل ونهجها المفاهيمي الشامل لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، أقر الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إعادة تصنيف المؤشر 16 -4 -1 من مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من مؤشر من فئة المستوى الثالث إلى مؤشر من فئة المستوى الثاني[6].

11 - ويعتبر هذا الإطار المفاهيمي حجر الزاوية في قياس التدفقات المالية غير المشروعة، فهو يوفر تعريفا قياسياً للتدفقات المالية الدولية غير المشروعة للأغراض الإحصائية، وتصنيفا موحداً ومتوافقا مع السياسات العامة الراهنة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وإطارا يستند إلى التعاريف والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية القائمة - آخذا بعين الاعتبار نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات والأطر الإحصائية الأخرى المعمول بها - كما يتيح نهجا مباشرا متجها من الأسفل إلى الأعلى لقياس التدفقات

(2) تتألف فرقة العمل من ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية والسلطات الضريبية والجمركية. وتضم فرقة العمل أيضا خبراء من منظمات دولية من ذوي الخبرة المعترف بها في هذا المجال. ويُمثَّل في فرقة العمل كذلك المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(3) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/.

(4) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/IFF/IFF_Conceptual_Framework_for_publication_FINAL_16Oct_print.pdf .

(5) المرجع نفسه.

(6) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-10/10th%20IAEG-SDG%20Meeting%20Report_14.02.2020.pdf.

المالية غير المشروعة. وعلى أساس هذا الإطار المفاهيمي، يجري العمل في الوقت الحاضر على وضع مبادئ توجيهية منهجية لقياس مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة في إطار فرقة العمل التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

2 - إطار إحصائي لقياس قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (الذي يشار إليه أيضا "بقتل الإناث")

12 - طلبت اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين (5-8 آذار/مارس 2019) من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع "إطار إحصائي بشأن إحصاءات الجريمة المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على جرائم قتل النساء والفتيات (قتل الإناث)" (E/CN.3/2019/19). واستجابة لهذا الطلب أبرم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وأطلقا في عام 2019 عملية تشاور أسفرت عن وضع الإطار الإحصائي لقياس قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (الذي يشار إليه أيضا بقتل الإناث) وهو متاح للاطلاع في وثيقة معلومات أساسية مدرجة في بوابة اللجنة الإحصائية[7] على الإنترنت. ويتوافق الإطار بشكل كامل مع التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وتولى تنفيذ هذا العمل التعاوني كل من المركز العالمي للتميز في مجال الإحصاءات الجنسانية، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، وفرع البحوث وتحليل الاتجاهات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

13 - واستندت عملية التشاور إلى الصكوك المعيارية المتفق عليها دوليا والأعمال التحليلية والإحصائية السابقة وشملت ما يلي:

(أ) اجتماع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات عقد في فيينا في يومي 20 و 21 حزيران/يونيه 2019، بمشاركة ممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية بيليم دو بارا؛

(ب) مشاورة عالمية على الإنترنت (نيسان/أبريل - تموز/يوليه 2021) جرى التداول فيها حول قائمة ضافية من المتغيرات المحركة للدوافع الجنسانية الكامنة وراء قتل النساء والفتيات. وفُتح باب المشاركة في المشاورة أمام المؤسسات الوطنية من جميع الدول الأعضاء (المكاتب الإحصائية الوطنية وجهات إنفاذ القانون والمكاتب الوطنية لمدّعي العموم والهيئات القضائية ومؤسسات الصحة العامة وهيئات النهوض بالمرأة والمساواة الجنسانية) وفُتح باب المشاركة أيضا أمام المنظمات المناصرة لتمكين المرأة والأوساط الأكاديمية ومنظمات دولية أخرى ذات صلة. وشاركت في المشاورة 67 مؤسسة وطنية تنتمي إلى 54 بلدا قدمت خلالها المدخلات التي استخدمت في بناء الإطار الإحصائي لقياس القتل بدافع جنساني.

14 - ويقدم الإطار الإحصائي الجديد تعريفا إحصائيا لقتل النساء والفتيات بدافع جنساني وقائمة بالمتغيرات التي يمكن الاستعانة بها عند تسجيل دوافع القتل الجنساني وإعداد مجموعات البيانات التي تحدد العدد الإجمالي لعمليات القتل التي يحركها دافع جنساني. ويوفر الإطار الإحصائي أيضا إرشادات تنفيذية

(7) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/.

مفيدة للنظم الإحصائية الوطنية. وبوسع العديد من المؤسسات، بما فيها هيئات نظام العدالة الجنائية – الاسترشاد بالإطار في تسجيل بيانات القتل المرتكب بدافع جنساني وتوحيدها. وثمة دور واضح تؤديه المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات التنسيق للنظم الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بدعم هذا الإطار وتنفيذه بشكل مباشر بما يتيح إنتاج إحصاءات لا تتعلق فقط بحجم جرائم القتل بل أيضا بالاستجابة التي تبديها الدولة لهذه الجرائم.

15 - ويتماشى الإطار مع هيكل التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية وتعاريفه، ويمكن من ثم أن تطبقه البلدان بصرف النظر عما يكون معمولا به من تشريعات وطنية متصلة بجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني.

3 - مبادرة الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

16 - تتسبب محدودية البيانات اللازمة لقياس التقدم المحرز في مجالات السلام، والوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، وفعالية المؤسسات في وضع عائق كبير أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2021، لم يتجاوز معدل تغطية 13 مؤشرا من إجمالي مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة نسبة 25 في المائة. وبغية دعم البلدان في معالجة فجوات البيانات، تضافرت جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أواخر عام 2019 من أجل إعداد صك استقصائي موحد ومُختبَر على الصعيد الدولي لمساعدة البلدان على جمع بيانات آنية وقابلة للمقارنة فيما يتعلق بثلاثة عشر مؤشرا استقصائيا في إطار الهدف 16. وينقسم استبيان الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى ست وحدات هي: الوصول إلى العدالة، والفساد، والحوكمة، والتمييز، والاتجار بالأشخاص، والعنف. وصُمم الصك الاستقصائي المتعلق بالهدف 16 كأداة مرنة يتاح للبلدان مواءمتها مع احتياجاتها الوطنية وتطبيقها إما كمسح سكاني قائم بذاته، أو بالقيام عند اللزوم بتنفيذ وحدات مختارة من الاستقصاء كجزء من عمليات استقصائية جارية أخرى.

17 - ولضمان سلامة المنهجية وقابليتها للمقارنة الدولية، اجتازت عملية وضع استبيان الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 عددا من الخطوات شملت مراجعته على يد الخبراء وإخضاعه لاختبارات إدراكية واختبارات تجريبية. وأجريت اختبارات إدراكية في ثلاثة بلدان، وجُربت المنهجية بنجاح في ثمانية بلدان (كابو فيردي، والسلفادور، وكازاخستان، وكينيا، والصومال، وتوغو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة)، وأسهمت هذه الخطوات في صقل الصك بشكل كبير. وتولى مكتب الإحصاءات الوطني التنفيذ التجريبي للمشروع في جميع البلدان أو جرى التنفيذ بالاشتراك معه.

18 - وإلى جانب استبيان الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المؤلف من ست وحدات مواضيعية ووحدة واحدة تتعلق بالخصائص الاجتماعية الديموغرافية، يجري أيضا توفير حزمة داعمة للتنفيذ تشمل عدة عناصر منها دليل للتنفيذ، ومخطوطة لتيسير إعداد استبيان المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب والمقابلات الشخصية بمساعدة الهاتف، وقواعد صياغية موحدة لحساب المؤشرات. وسيجري عند توافر الموارد ترجمة الوثائق تدريجيا إلى عدة لغات. وتتاح أداة الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة للمطالعة في وثيقة أساسية مدرجة في بوابة اللجنة الإحصائية على الإنترنت[8].

(8) انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/.

باء - أنشطة بناء القدرات

19 - أمكن إنجاز جميع الأهداف المتعلقة ببناء القدرات المدرجة في خارطة الطريق المستكملة لعام 2019، باستثناء إنشاء مركز تميّز معني بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا. ورغم الاتصالات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع المانحين المحتملين، لم يحالفه النجاح في تأمين الموارد اللازمة لذلك.

الجدول 2

الإنجازات المحققة في تنفيذ خارطة الطريق منذ عام 2019 (ركيزة بناء القدرات)

أنشطة بناء القدرات المخطط لها في خارطة الطريق المستكملة المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في عام 2019	*الإنجازات بحلول نهاية عام 2021*
وضع برنامج لبناء القدرات على الصعيد العالمي	✓✓
إنجاز أنشطة لبناء القدرات تتعلق بتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، والاستقصاءات المتعلقة بالإيذاء والفساد؛ وتقديم التقارير الوطنية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	✓✓
مراكز تمييز معنية بتقديم الدعم المباشر إلى البلدان (بناء على طلبها) من أجل وضع وتنفيذ الاستقصاءات المتعلقة بالإيذاء والفساد وتحسين البيانات الإدارية	✓✓
تشجيع إنشاء مركز إقليمي للتميز في أفريقيا	×

ملاحظة: علامة ✓✓ تدل على إتمام النشاط؛ علامة × تدل على عدم الإنجاز.

1 - مراكز التميز كمجامع إقليمية فعالة لتقديم الدعم التقني للبلدان

20 - أدى مركزان إقليميان جرى إنشاؤهما بالشراكة مع وكالتين إحصائيتين وطنيتين دورا محوريا في تقديم الدعم للبلدان من أجل تعزيز إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية هما:

(أ) مركز التميز في المعلومات الإحصائية بشأن الحكومات والجريمة والإيذاء والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، بمكسيكو سيتي، منذ عام 2011؛

(ب) مركز التميز لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادئ المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري، بدايجون، منذ عام 2019.

21 - ويأتي التأثير الذي أحدثه عمل المركزين في دعم بلدان المنطقتين شهادة على النموذج الناجح للشراكات بين المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، ويجمع المركزان بين مهمتي تيسير دعم الأقران ونشر المعايير الدولية.

22 - وقد واصل المركزان منذ عام 2019 تنفيذ برامج لبناء القدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، على التوالي. وشملت أنشطتهما تنظيم دورات تدريبية في الموقع وعلى الإنترنت بشأن الاستقصاءات المتعلقة بالإيذاء الفساد، وقياس جرائم القتل، وتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، وتحسين معايير الجودة الإحصائية لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وتبسيط

مراعاة البُعد الجنساني في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. وكان لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير كبير علي تنظيم الأنشطة على الصعيد القطري، ومع ذلك ظل مستوى التفاعل مع السلطات والخبراء الوطنيين على مستواه المرتفع في جوانبه المتعلقة بتقديم المشورة و/أو توفير الدعم لتنفيذ الاستقصاءات أو تحسين البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية. وحيثما نشأت حاجة إلى وضع أدوات منهجية جديدة، لعب المركزان دورا محوريا أيضا، مثلما فعل مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا فيما يتصل بالإطار الإحصائي لقياس قتل النساء والفتيات بدافع جنساني، والإطار المفاهيمي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، والعمل الرامي إلى تحسين قياس الفساد. وساهم هذا المركز أيضا في كتابة الفصل المتعلق بالسلامة والأمن في *كتيب إحصاءات الحوكمة* الذي أعده فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة، وقاد عملية وضع وحدات استقصائية جديدة لقياس التحرش البدني والجنسي والجريمة السيبرانية وحيازة الأسلحة النارية في إطار مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي اعتمدها ما يقرب من نصف بلدان هذه المنطقة. وأخيرا، واصل المركز العمل كأمانة تقنية للفريق العامل المعني بالأمن العام في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينصب تركيز هذا الفريق في الفترة 2022-2023 على رسم خريطة للقدرة الوطنية في مجال إعداد إحصاءات السجون.

23 - وتولى مركزا الامتياز الترويج لعدة أنشطة وتنظيمها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوسيع نطاق الشراكات مع الكيانات الأخرى وتطويرها، بما في ذلك انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والجريمة والعدالة الجنائية في تموز/يوليه 2021، الذي شارك في تنظيمه مع المكتب بمساهمات افتراضية كل من مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادئ المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري، وتلقى المؤتمر الدعم من المركزين وحضره أكثر من 500 2 مشارك من 60 بلدا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظم مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري، بالتعاون مع معهد بحوث منع الجريمة التابع لوزارة العدل في الصين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد تايلند للعدالة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاجتماع الإقليمي الثالث بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في تشنغدو بالصين تحت عنوان "نحو إرساء نُظم حديثة وفعالة لإحصاءات الجريمة". وعن طريق مجموع هذه الأنشطة تمكّن المركزان من إنشاء وتعزيز شبكات للخبراء في مختلف مجالات الجريمة والعدالة الجنائية، وعززا تبادل الممارسات فيما بين الخبراء الوطنيين والدوليين والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

24 - وانطلاقا من هدف دعم البلدان في تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، أطلق مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، في عام 2020، دورة للتعلم الإلكتروني بعنوان "إحصاءات الجريمة من المنظور الجنساني". وتضمنت الدورة التي استغرقت أربعة أسابيع أربع وحدات نموذجية تدور حول ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الجريمة.

وتولى مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة، تكييف التدريب ليتواءم مع احتياجات منطقة أمريكا اللاتينية، ومن المقرر أن يُستهل تنفيذه في كانون الثاني/يناير 2022.

2 - شراكات دولية واقليمية متعلقة بإنجاز أنشطة بناء القدرات

25 - إضافة إلى عمل مركزي التميز، جرى بفضل الإطار المُوحِد الذي تتيحه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأدوات الرصد المرتبطة بها تنفيذ عدد من أنشطة بناء القدرات في شراكات أعم أبرمت فيما بين الوكالات الدولية والإقليمية. وخلال عامي 2020 و 2021، نفّذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أربع سلاسل للحلقات الدراسية الشبكية على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز القدرات الوطنية في رصد تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، عُقدت على التوالي في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا، والبلدان الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا وغربي آسيا. وعززت هذه الحلقات الدراسية الشبكية المهارات التقنية لممثلي الهيئات الوطنية ورفعت مستوى الوعي بالمنهجيات وأدوات تقديم التقارير. ودعمت هذه الحلقات أيضا الحوار بين منتجي البيانات ومستخدميها بشأن التحديات القائمة في توليد البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة واستخدامها[9]. ونُفذت الحلقات الدراسية بدعم من مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري، وبالشراكة مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، واللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

3 - أنشطة أخرى في مجال بناء القدرات

26 - كرس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مدار السنوات الثلاث الأخيرة أنشطة أخرى لدعم البلدان في إنتاج إحصاءات دقيقة ووثيقة الصلة وآنية عن الجريمة والعدالة الجنائية. وشملت هذه الأنشطة توفير الدعم التقني لإجراء دراسات استقصائية عن الفساد في نيجيريا وغانا، وتوفير تدريب على إجراء استقصاءات متعلقة بالإيذاء في كازاخستان وبنغلاديش، وعقد حلقات عمل بشأن إحصاءات الجريمة الإدارية، وتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في أوزبكستان والهند. وعلى صعيد الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة برصد الجريمة المنظمة، نُظم تدريب إقليمي لتحديث قدرات مؤسسات نظام العدالة الجنائية في بلدان غرب البلقان على جمع البيانات ذات الصلة ونشرها. وجسد الدور المحوري الذي يؤديه التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وقابليتها للمقارنة في مجال رصد الجريمة المنظمة، أحد العناصر المهمة في هذا التدريب.

(9) استهدفت السلاسل الإقليمية الأربع على التوالي، بلدان في أفريقيا (5 حلقات دراسية شبكية، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2020، ضمت ما يربو على 100 مشارك لكل حلقة، من 38 بلدا)، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (7 حلقات دراسية شبكية، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه 2021، ضمّت ما يقرب من 500 مشارك لكل حلقة، من 27 بلدا)، وفي آسيا (8 حلقات دراسية شبكية، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ضمّت ما يربو على 600 مشارك لكل حلقة، من 83 بلدا)، وفي البلدان الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا وغربي آسيا (4 حلقات دراسية شبكية، تشرين الأول/أكتوبر 2021، ضمّت 130 مشاركا من 16 بلدا).

27 - وفي مجال الاتجار بالأشخاص نُفذت في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ (سبعة بلدان) خلال عامي 2019 و 2021 أنشطة لبناء القدرات تتعلق بجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ الوطني، ونُفذت أنشطة مماثلة على الصعيد الإقليمي في أفريقيا بالشراكة مع المعهد الأفريقي للإحصاء والاتحاد الأفريقي. وضم المستفيدون من هذه الأنشطة مؤسسات العدالة الجنائية، والوكالات المنتجة لتقارير الإبلاغ عن الجريمة، والوكالات المتخصصة المعنية بمكافحة الاتجار.

28 - ومثّل الدعم الذي تلقته البلدان في قياس التدفقات المالية غير المشروعة أحد مجالات العمل المهمة في السنوات الأخيرة. وشاركت المكاتب الإحصائية الوطنية والهيئات الأخرى ذات الصلة في مشاريع تتعلق بحسابات التنمية نفذت في أمريكا اللاتينية (بالاشتراك مع مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) وفي أفريقيا (بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) وفي آسيا (بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، وانخرط في هذه المشاريع أكثر من 10 بلدان، وتعلقت بمنهجيات تقدير التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من أسواق غير مشروعة مثل أسواق الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

جيم - جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

الجدول 3

الإنجازات المحققة في تنفيذ خارطة الطريق منذ عام 2019 (ركيزة جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي)

أنشطة جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي المخطط لها في خارطة الطريق المستكملة المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في عام 2019	*الإنجازات بحلول نهاية عام 2021*	*التعليقات*
العمل بانتظام على جمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية والاتجار بالبشر والحياة البرية، بما في ذلك متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	✓✓	
تعزيز مراكز التنسيق الوطنية المعنية بدراسات الأمم المتحدة الاستقصائية عن اتجاهات الجريمة وعمليات نُظم العدالة الجنائية	✓	قُلصت أنشطة استقصاء اتجاهات الجريمة بسبب تجميد الموارد البشرية
تقارير عالمية عن الاتجار بالأشخاص وعمليات القتل والاتجار بالأسلحة النارية والحياة البرية	✓✓	
دراسة عالمية جديدة عن تهريب المهاجرين، وجمع بيانات جديدة على الصعيد العالمي	✓	أُنشئ مرصد معني بتهريب المهاجرين يختص بغرب وشمال وأفريقيا
تقارير عالمية عن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية	✓✓	
استراتيجية شاملة للنشر تتعلق ببيانات الجريمة والعدالة الجنائية، بما فيها الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة	✓✓	أُنشئت بوابة جديدة للبيانات؛ ودشنت سلسلة موجزات تحليلية

ملاحظة: علامة ✓ تدل على أنشطة أنجزت جزئيا أو جارية؛ علامة ✓✓ تدل على إتمام النشاط.

1 - جمع البيانات على الصعيد الدولي

29 - استمرت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية - وهي الأداة الأشمل لجمع البيانات العالمية عن الجريمة والعدالة الجنائية - تشكل العمود الفقري للتحليلات العالمية والإقليمية المعنية باتجاهات الجريمة وسير الأعمال في نظم العدالة الجنائية، حيث يجري في إطارها جمع بيانات قطرية مسخّرة لأغراض الرصد العالمي لعدة مؤشرات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة في مجالات العنف، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والفساد. ولا تزال هذه الدراسة الاستقصائية تمثل أيضا أداة لتعزيز التنسيق الإحصائي على الصعيد الوطني فيما بين منتجي البيانات وتوفير التوجيه بشأن البيانات والمؤشرات الرئيسية. وتستند الدراسة الاستقصائية إلى شبكة من مراكز التنسيق الوطنية يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنظيمها، حيثما استطاع، بالمشاركة مع منظمات إقليمية تتمثل حاليا في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، في أوروبا والأمريكتين، على التوالي. وتضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية في بلدان عديدة بدور مهم في تنسيق هذه العملية كممارسة مهمة في مجال تنسيق البيانات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية وتحسين نوعيتها. ويجري كل عام أيضا جمع بيانات عالمية مخصصة عن الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار غير المشروع بالأنواع المحمية من خلال أمانة اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وتُستخدم هذه المجموعات من البيانات في إعداد تقارير تحليلية عالمية على الصعيد الدولي كما تستخدم في أغراض الرصد العالمي للهدف ذي الصلة.

30 - وتشمل التقارير التحليلية الرئيسية التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في السنوات الأخيرة استنادا إلى مجموعات البيانات المذكورة أعلاه، *الدراسة العالمية عن جرائم القتل (لعام 2019)*، *والدراسة العالمية عن الاتجار بالأسلحة (لعام 2020)*، *والتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (لعام 2020)*، *وتقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية (لعام 2020)* والسلسلة المعنونة *البيانات أداة مهمة*، وهي سلسلة جديدة أطلقها المكتب في عام 2021 لتعزيز استخدام البيانات عن طريق إصدار منتجات معرفية موجزة تستخرج من بيانات تمس قضايا محددة في مجال السياسات العامة. وفي النصف الثاني من عام 2021، صدرت ثلاثة موجزات كجزء من هذا المشروع الجديد بشأن: نزلاء السجون، وغايات مختارة في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وقتل النساء والفتيات بدافع جنساني[(10)].

2 - البيانات الضخمة

31 - بغية معالجة الثغرات الكبيرة في البيانات من ناحيتي التغطية وحُسن التوقيت، يختبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ عام 2020 استخدام البيانات الضخمة المتعلقة بطائفة مختارة من الأنشطة غير المشروعة. وجرى على وجه التحديد توسيع نطاق البحوث المتعلقة بالاتجار غير المشروع من حيث المضمون والمنهجية عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتتبع أحداث الاتجار غير المشروع على الصعيد العالمي، كضبط المخدرات والمنتجات الطبية المغشوشة المتصلة بجائحة فيروس

(10) التقارير التحليلية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة متاحة للمطالعة في العنوان الإلكتروني التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/index.html؛ والأعداد الصادرة من سلسلة البيانات أداة مهمة متاحة للمطالعة في العنوان الإلكتروني التالي: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/data-matters.html.

كورونا (كوفيد-19). ومن الممكن أن يولد هذا النوع من النُهج بيانات في الوقت الحقيقي مطلوبة من أجل زيادة فهم الأبعاد عبر الوطنية للجريمة وتمكين الدول الأعضاء من رصد المدى الذي تبلغه أشكال معينة من الاتجار عن طريق تكوين تصورات سريعة للتهديدات الناشئة والمتطورة. وبالرغم من أن هذه الأساليب تتطلب مزيجا يجمع بين توافر الخبرة وتشـــييد بنية تحتية كبيرة وآمنة لتكنولوجيا المعلومات[11]، يمكن أن يجري من خلالها تحقيق نتائج مهمة من ناحيتي التغطية وحُسن التوقيت ودقة تفصيل المعلومات[12]. وثمة مجال عمل آخر مختلف وإن كان ذا صلة يتعلق بجمع البيانات من الأسواق الخفية على شبكة الإنترنت التي تمثل أحد عناصر أسواق المخدرات غير المشروعة. وجرى في هذا الخصوص استطلاع إقامة شراكات مع كيانات متخصصة من القطاع الخاص من أجل التمكن من الوصول إلى مصادر البيانات من هذه النوعية.

ثالثا - العمليات الرئيسية الجارية لتطوير المعايير والأدوات

1 - الإطار الإحصائي لقياس الفساد

32 - أُدخلت في السنوات الأخيرة تحسينات رئيسية علي قياس الفساد، نجمت أيضا عن إدراج مؤشرين آخرين ذوي صلة في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر 16-5-1 والمؤشر 16-5-2). وفي عام 2018، نُشر *دليل الدراسات الاستقصائية للفساد، وحظي بترحيب من جانب اللجنة* الإحصائية. لكن المعايير المشمولة بالدليل لا تقيس أشكال الفساد كلها، علاوة على أن خارطة الطريق لعام 2019 أقرت بضرورة إدخال تطورات منهجية أخرى من أجل وضع إطار شامل لقياس الفساد. وبدوره، طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثامنة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2018، من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع "إطار شامل وسليم من الناحية العلمية وموضوعي" من أجل قياس الفساد[13].

33 - وبغية الوفاء بهذه الطلبات، وعقب إنشاء فرقة العمل التي كلفت بوضع *دليل الدراسات الاستقصائية للفساد*، أنشئت في منتصف عام 2021 فرقة عمل ثانية معنية بقياس الفساد وكلفت بوضع إطار إحصائي لقياس الفساد تقوم ركائزه على منهجيات موضوعية ومصادر موثوقة للبيانات. وعقدت فرقة العمل الجديدة اجتماعها الأول في تموز/يوليه 2021، وتخطط أيضا لمواصلة أعمالها في عام 2022. ويضم أعضاء فرقة العمل خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات مكافحة الفساد والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأوساط الأكاديمية. ومن المتوقع أن يوفر منتج فرقة العمل النهائي إرشادات للبلدان من أجل تعزيز نُظمها الوطنية للمعلومات وتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالفساد وزيادة توافرها، وتحديد نُهج تحليلية لفهم الفساد وبيان روابطه بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وينتظر في عامي 2022 و 2023 استهلال مرحلة لتجريب مقياس الفساد في بلدان متطوعة.

---

(11) ثمة حاجة لوضع سلسلة من إجراءات الذكاء الاصطناعي تتركز حول نمذجة التعلم الآلي لإنتاج بيانات ذات نوعية جيدة تتأتى باستخراج معلومات مجلوبة من الإنترنت وتوحيدها وتخليصها من التكرار. وتكتسي عمليات التشغيل الآلي محددة الهدف أهمية حاسمة أيضا من أجل التحليل الكفؤ للبيانات المستندة إلى النصوص، وكفالة المعالجة اليومية للكم الهائل غير المنظم من البيانات المتولدة.

(12) تتوافر سلسلة منشورات تستند إلى بيانات مستقاة في الوقت الحقيقي لتقييم تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على أسواق غير مشروعة مختلفة ، انظر العنوان الإلكتروني التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/coronavirus.html .

(13) انظر القرار 10/8 المعنون "قياس الفساد" الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثامنة، المنعقدة في أبوظبي، في الفترة من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2 - معايير لتسجيل بيانات العدالة الجنائية وتعهدها

34 - يعد إنتاج البيانات المتعلقة بسير الأعمال في نظام العدالة الجنائية وإمكانية الوصول إلي العدالة عنصرا محوريا للهدف 16 -3 من أهداف التنمية المستدامة ("تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة"). وبالنظر إلى عدم تجانس نظم العدالة الجنائية حول العالم والطبيعة المتعددة الأبعاد لسيادة القانون وإقامة العدل (فيما يتعلق بمسائل من قبيل إمكانية الوصول والقدرة والكفاءة والفعالية) توجد حاجة ماسة لوضع مفاهيم وأطر موحدة يمكن أن تسترشد بها النظم الإحصائية الوطنية في جمع وتوحيد البيانات المتعلقة بمسائل عديدة مثل كفاءة الإجراءات الجنائية، وسُبل الحصول على المساعدة القانونية وتوافرها، واستخدام الأحكام غير الاحتجازية، ونتائج الإجراءات الجنائية. وقد أمكن خلال السنوات القليلة الماضية إحراز أشواط من التقدم في وضع تصور مفاهيمي للمقاييس ذات الصلة وتعزيز تنفيذ الأدوات الإحصائية[14]، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات كبيرة قائمة في هذا المجال. وسعيا إلى دعم البلدان في زيادة تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في مختلف مستويات نظام العدالة الجنائية، وزيادة وثاقة صلة بيانات العدالة الجنائية وقابليتها للمقارنة، شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وضع تصور مفاهيمي لدليل يستهدف إرشاد مختلف هيئات نظام العدالة الجنائية (وكالات إنفاذ القانون وهيئات الادعاء العام والهيئات القضائية وإدارة السجون) فيما يتعلق بتسجيل البيانات وتخزينها وإدارتها ونشرها بفعالية. وسوف تتألف هذه التوجيهات المنهجية من إطار إحصائي يتعلق بالجوانب المختلفة لتشغيل نظام العدالة (بما في ذلك إمكانية الوصول والقدرة والكفاءة والفعالية) ويقدم مفاهيم موحدة تكفل تساوق البيانات في المراحل المختلفة للعملية التي تؤديها شتى الهيئات في نظام العدالة الجنائية.

3 - معايير لتحسين قياس الاتجار بالأشخاص

35 - رغم التحسن التدريجي الحاصل في جمع البيانات عن ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين يكشف عنهم، لا يزال إنتاج مقياس يتعلق بفئة الضحايا غير المكشوف عنهم يشكل تحديا، ولا تزال المعلومات المتعلقة بالحجم الفعلي للاتجار بالأشخاص مجهولة. وثمة نهج إحصائي واعد يتعلق بتقدير العدد الإجمالي للضحايا (المكشوف وغير المكشوف عنهم) تتمثل في منهجية التقدير الإحصائي المتعدد النظم[15]. وبغية دعم البلدان في استخدام هذه المنهجية، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع دليل عن تنفيذها من المقرر أن ينشر في عام 2022 بالتعاون مع خبراء وطنيين ودوليين وأكاديميين. وتشمل المبادرات الجارية الأخرى لوضع معايير داعمة للبلدان في تحسين إحصاءات الاتجار بالأشخاص: تصميم وحدة استقصائية موحدة لقياس الاتجار بالأشخاص المرتبطين بالعمل القسري (انظر الفرع ثانيا – ألف – 3 بشأن مبادرة الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ووضع أدوات إحصائية لتقدير

(14) في عام 2020، أُدرج في إطار الرصد الاستقصائي لأهداف التنمية المستدامة مؤشر إضافي لأهداف التنمية المستدامة يتعلق بالوصول إلى العدالة (المؤشر 16-3-3 بشأن الوصول إلى العدالة المدنية). وفي عام 2019، قدم تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "*استقصاءات الاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة*" إرشادات بشأن تنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بخبرات المواطنين في المنازعات القانونية. وفي عام 2020، قدم فصل مخصص في "*دليل إحصاءات الحوكمة*" الذي أصدره فريق برايا، نظرة عامة قيّمة عن مصادر البيانات المختلفة ومساهمتها المحتملة في قياس مختلف جوانب سُبل الوصول إلى العدالة.

(15) تستخدم هذه المنهجية السجلات الإدارية المتعلقة بضحايا الاتجار التي تحتفظ بها السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وتتوصل من خلال تقنية إحصائية للإدراج وإعادة الإدراج إلى وضع تقديرات وطنية عن مجموع أعداد هؤلاء الضحايا (المكشوف و غير المكشوف عنهم)، انظر العنوان الإلكتروني التالي: https://www.unodc.org/documents/research/UNODC-DNR_research_brief.pdf .

عدد ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري في صناعة صيد الأسماك، تتشارك في الاضطلاع بها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وإعداد دليل عن الإحصاءات الإدارية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، يجري العمل على استكماله مشاركة بين المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

4 - أدلة تشغيلية لتعزيز قياس التدفقات المالية غير المشروعة

36 - أرسى الإطار المفاهيمي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة الأساس لوضع تقديرات موحدة لهذه التدفقات، لكن الحاجة لا تزال قائمة لتوفير مزيد من التوجيه التشغيلي حتى تتمكن البلدان من تنفيذ الإطار. وبالاستناد إلى دراسات تجريبية أجريت في بلدان أمريكا اللاتينية[16]، وبموجب خارطة الطريق لعام 2019، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإعداد مبادئ توجيهية منهجية بشأن وضع تقديرات للتدفقات المالية غير المشروعة تتصل بعدد محدود من الأسواق غير المشروعة المختارة (مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين)[17]. وبقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يجري تنفيذ أنشطة إضافية على الصعيد القطري بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في أفريقيا وآسيا على التوالي، لزيادة اختبار منهجيات وضع تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة بما فيها منهجيات تتعلق أيضا بأسواق غير مشروعة إضافية مثل الاتجار بالحياة البرية، وتهريب المنتجات المقلّدة.

5 - مبادئ توجيهية لدعم تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية

37 - بذلت الدول الأعضاء جهودا كبيرة لاعتماد التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية أو مواءمة تصنيفاتها الوطنية للجرائم مع التصنيف[18]. لكنها لا تزال تواجه تحديات مختلفة على المستوى المنهجي والتشغيلي والتنظيمي. كذلك تسهم القيود التي تعترض توافر الموارد في إعاقة جهودها الرامية إلى مواءمة نظمها المتعلقة بجمع البيانات. وبغية مواجهة هذه التحديات التقنية والتشغيلية، يخطط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع أدوات إضافية من أجل تعزيز تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية على الصعيد القطري، ونشر الوعي بالقيمة المضافة للتصنيف فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان، وتشمل هذه الأدوات:

(أ) دليل بشأن تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وسوف يوفر الدليل التوجيه التقني للبلدان في عملية مواءمة إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، ويعزز قدرتها على إنتاج بيانات لرصد الجريمة وفهم أبعادها. وسيقدم الدليل مقترحات بشأن إتباع مسارات مختلفة لتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية من أجل استيعاب احتياجات البلدان التي تعمل بنظم مختلفة لإنتاج

(16) انظر استعراض النتائج في العنوان الإلكتروني التالي:
www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/meeting-25-march-latin-america.html.

(17) المرجع نفسه.

(18) قدم مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الدولي المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الدعم النشط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأكثر من 20 بلدا في عملياتها المتعلقة بتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. كذلك، قدم مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري الدعم منذ إنشائه للجهود المبذولة على صعيد تنفيذ التصنيف في بلدان آسيا.

البيانات، ويوفر إرشادات مفصلة لتفعيل تعاريف الجرائم الجنائية وتصنيف المتغيرات. وسيجري تضمين الدليل أيضا سلسلة من الدراسات الإفرادية تعرض خبرات البلدان في تنفيذ التصنيف.

(ب) دليل بشأن متطلبات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. ومنطلق هذا الدليل أن إمكانية تحسين الإحصاءات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية أو توحيدها تعتمد إلى حد كبير على قابلية الهياكل الأساسية والإجراءات المعمول بها في مجال تكنولوجيا المعلومات للتكيف والتشغيل البيني، وأنه ينبغي أيضا مراعاة عدم تجانس البيانات التي تنتجها مختلف المؤسسات المشاركة في نظام العدالة الجنائية. ولن يكون الدليل إلزاميا فيما يقدمه من حلول تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتسجيل المعلومات ومعالجتها وتبادلها، لكنه سيوفر توجيهات عامة بشأن الحد الأدنى لمتطلبات تكنولوجيا المعلومات التي تحتاجها مختلف مؤسسات نظام العدالة الجنائية لإنتاج بيانات متوافقة مع التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية.

(ج) تطبيق نقال وشبكي للتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. فتنفيذ التصنيف يحتاج إلى أن يكون عملية دينامية لأن الإجراءات الإحصائية تتطلب تكييفها مع سياقات وأنظمة وعمليات سريعة التغير. وسوف يكون التطبيق، باعتباره مستودعا لممارسات تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، منتدى حركيا سهلا يتيح للممارسين الاطلاع بيسر على تعاريف التصنيف وتوزيع البيانات الوطنية على الفئات التي يحتويها بأسلوب سلس. وسيمثل التطبيق بديلا أبسط في الاستعمال من النسخة المطبوعة، أو يتيح الاطلاع على التصنيف في نسخة إلكترونية قابلة للتنزيل.

رابعا - الاستنتاجات وآفاق المستقبل

38 - أمكن إحراز تقدم ملموس في تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في المجالات التي حددتها خارطة الطريق المقرّة ابتداء من قِبَل اللجنة الإحصائية في عام 2013 والمستكملة لاحقا في عام 2019. وتتجلى هذه المكاسب المهمة على سبيل المثال، في زيادة عدد البلدان التي تُجري دراسات استقصائية وطنية عن ضحايا الجريمة وتنفذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وفي العديد من البلدان، برز الدور الذي يؤديه المكتب الإحصائي الوطني علي صعيد تنسيق نظم إحصاءات الجريمة، وباتت بيانات الجريمة والعدالة الجنائية المتاحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في الوقت الحاضر أوفر مما كانت عليه في عام 2013. كذلك، أسهم في تحقيق هذه المنجزات وجود إرادة سياسية قوية في البلدان والمكاتب الإحصائية الوطنية بخصوص تحديد أولويات إحصاءات الجريمة، ولا سيما في الأمريكتين، جنبا إلى جنب مع الدور المهم الذي يضطلع به مركزا التميز، إضافة إلى التركيز المحسّن على تقديم المساعدة التقنية في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية الذي يباشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية واللجان الإقليمية. وبالرغم من ذلك، لا تزال الفجوات قائمة سواء من ناحية المناطق الجغرافية (في أفريقيا مثلا، حيث تتخلف إحصاءات الجريمة منذ زمن طويل ولا تكفي لإعلام السياسات)؛ أو من ناحية دقة البيانات (حيث تعجز الإحصاءات الوطنية في كثير من الأحيان عن تقديم التفاصيل المتعلقة بالضحايا والجناة وأشكال الجريمة من أجل تدعيم سياسات الوقاية)؛ أو بالنسبة لمجالات مواضيعية لا تزال بعض أشكال الجريمة وعمليات العدالة الجنائية المندرجة فيها تفتقر إلى المعايير والمبادئ التوجيهية التشغيلية.

39 - وثمة تحديات كبيرة لا تزال قائمة أيضا في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية من ناحية وضع المعايير وتوطيد النظم الوطنية وتحديثها، وكفالة تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد الكافية لتحسين هذه الإحصاءات. فالجريمة في تطور دائم، والجماعات الإجرامية شديدة الانتهازية وسريعة الحركة في تغيير أساليب العمل والأسواق غير المشروعة وأنماط الجريمة. ومن أجل إبقاء إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في صميم عملية صنع القرار يتعين أن تكون حسنة التوقيت إلى أقصى حد لكي يتسنى من خلالها رصد التغيرات أثناء حدوثها. وينبغي أن يكون بمقدور هذه الإحصاءات أيضا وصف التعقد الذي يتسم به مشهد الجريمة والعدالة الجنائية وتوفير التفاصيل الدقيقة اللازمة لتبصر السياق الجنائي والاجتماعي والاقتصادي، وفهم الجغرافيا والديناميات الإجرامية، على سبيل المثال.

40 - ويُظهر التغير المفاجئ في الأنشطة الإجرامية الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضرورة توافر بيانات عن الجريمة أكثر صقلاً وفي الوقت الحقيقي، ويُظهر أيضا الحاجة الملحة لتحديث النظم الإحصائية الوطنية للجريمة والعدالة الجنائية. ومن الممكن كذلك أن تساعد الدروس المستفادة من تعطّل خط الإنتاج الإحصائي بسبب الجائحة في تصميم نظم أكثر مرونة في مواجهة الصدمات وأفضل تواءما في رصد التغيرات السريعة. وترد فيما يلي قائمة بالإجراءات الشاملة التي ستنظر فيها اللجنة الإحصائية من أجل توجيه العمل المتعلق بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الدولي في السنوات الثلاث المقبلة، وتتجمع هذه القائمة حول المجالات الثلاثة لخارطة الطريق. وترد في مرفق الوثيقة خطة عمل لتنفيذ هذه الأنشطة.

وضع الأدوات المنهجية

(أ) الانتهاء من العمل الجاري في وضع معايير دولية تتعلق بقياس الفساد وتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية والاتجار بالأشخاص وتشغيل الإطار الإحصائي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. ومن المهم أن تجري مواصلة مسح الطبيعة المتطورة للجريمة والعدالة الجنائية بما يضمن تلبية احتياجات السياسات الجديدة بمعايير إحصائية حديثة، ووجود قدرة متطورة في البلدان للاستجابة لهذه الاحتياجات. وثمة أيضا طلب متزايد على المعلومات المتعلقة بجرائم معينة، مثل الجرائم السيبرانية والجرائم المالية والجرائم البيئية، التي لم يحدث علي صعيدها إلا اليسير من التطور الإحصائي؛

بناء القدرات

(ب) مواصلة دعم البلدان في تنفيذ المعايير التي تمثل العمود الفقري للنظم الإحصائية الوطنية للجريمة والعدالة الجنائية: أي التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية والدراسات الاستقصائية للإيذاء المصممة على الصعيد الوطني، مع الاستمرار في إعلام البلدان بالأطر الإحصائية الموضوعة حديثا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وقتل النساء والفتيات بدافع جنساني. ولا تزال البرامج التدريبية في جميع المجالات الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما في مجال سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والجريمة التقليدية، والجريمة المنظمة، والفساد، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وأشكال الاتجار والأنشطة غير المشروعة الأخرى تمثل مكونا مهما في المساعدة التقنية. ويدل التعاون الناجح بين الوكالات في إنجاز أنشطة التدريب المتعلق برصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على المكاسب التي تتحقق من مواصلة إقامة شراكات قوية فيما بين المنظمات الدولية لتقديم الدعم إلي البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بمؤشرات هذا الهدف، كما أن هذا التعاون يدعم أيضا المكاتب الإحصائية الوطنية في أداء دورها

التنسيقي. وينبغي التماس طرق مبتكرة لتقديم المساعدة التقنية تتجاوز الأشكال الراهنة لعقد الاجتماعات الحضورية الافتراضية المختلطة حتى يتسنى زيادة أعداد المشاركين في تلقي التعلم وتحسين النتائج التشغيلية للتدريب التقليدي؛

(ج) دعم البلدان في تحديث نظام إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية عن طريق تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات؛ وبيان الحلول التي يمكن أن تحسّن توقيت البيانات وتوفر المعلومات في الوقت الحقيقي وتزيد من دقة تفصيل البيانات؛ والاستفادة من الحلول التي تتيحها البيانات الضخمة من أجل تعظيم المعرفة التي تستخلص من البيانات المتاحة، وتحسين الإحصاءات من ناحيتي الظهور والإبلاغ من أجل الإكثار من الاطلاع الميسور عليها وزيادة استخدامها من قِبل صانعي السياسات في نهاية المطاف. ويتطلب تحديث الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية المناسبة، كما يحتاج إلى وجود ترتيبات تنسيق وحوكمة قوية لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتقاسمها ونشرها بما يضمن تدفقها على نحو مستمر يتأتي فيه للمستعملين الحصول علي معلومات سليمة وسهلة الاستخدام ومحدّثة؛

(د) مواصلة البناء على الدور الناجح الذي يضطلع به مركزا التميز في أمريكا اللاتينية وآسيا في تقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى بلدان هاتين المنطقتين، وإنشاء مركز تميّز معني بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا لمساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدرتها في مجال جمع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية ومعالجتها ونشرها. ولا تزال أفريقيا المنطقة التي تظهر فيها فجوات شديدة الحدة في البيانات رغم الطلب المرتفع عليها بسبب قضايا الجريمة والعدالة الجنائية التي تؤثر بقوة على التنمية والأمن في القارة. ويشير النموذج الناجح لمركزي التميز القائمين إلى أن إنشاء مركز مماثل يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في الارتقاء بمستوى إحصاءات الجريمة ونوعيتها في أفريقيا؛

(هـ) زيادة إدماج نُظم المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية المتعلقة بالجريمة، ولا سيما على الصعيدين دون الوطني والحضري حيث تشتد الحاجة إلى زيادة دقة تفاصيل المعلومات من الناحيتين الجغرافية والجنائية من أجل تحديد المناطق الساخنة للجماعات الإجرامية والأسواق غير المشروعة وفهم الديناميات الإجرامية المحلية التي تؤثر على الفئات السكانية الفرعية كالنساء والأطفال ومجموعات الأقليات. وثمة أيضا في هذا السياق قيمة كامنة في إدماج البيانات التي يُستعان في جمعها بالناس. وقد أظهرت عمليات مراجعة السلامة المحلية التأثير النافذ لتثليث البيانات الذي يشمل البيانات الإحصائية، والبيانات الجغرافية المكانية، والبيانات المستعان في جمعها بالناس؛

(و) إجراء تقييم لتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في أنحاء العالم من أجل الوقوف على التحديات التي تواجهها البلدان وتعلم أفضل السبل لدعمها في التغلب على هذه التحديات، والنظر أيضا في فرص إعادة بناء هذه النظم الإحصائية على نحو أقوم؛

(ز) مواصلة عقد المؤتمر السنتاني العادي المعني بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وتمكين مركزي التميز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من تنظيم انعقاد المؤتمر السادس في أواخر عام 2022، إذا ما أتيحت الظروف لعمل ذلك في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

(ح) ابتكار أدوات وأساليب لتبادل البيانات على الصعيدين الإقليمي والدولي يستعان فيها بمنصات سلسة لتبادل البيانات يمكنها أن تسهل تنسيق البيانات وتبادلها على الصعيد الوطني بغية الإقلال من عبء الإبلاغ الواقع على البلدان وزيادة ضمان النوعية؛

(ط) مواصلة إصدار التقارير التحليلية *مثل الدراسة العالمية لجرائم القتل*، وإصدار إفادات مستندة إلى البيانات تتجاوب بسرعة مع المطالب الناشئة على البيانات في مجالات محددة للسياسات العامة في مجال الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ي) تحسين إمكانية الوصول إلى الإحصاءات العالمية والإقليمية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية عن طريق تطبيق معايير البيانات المفتوحة، والارتقاء بالبيانات من ناحيتي الظهور والإبلاغ؛

(ك) مواصلة استخدام البيانات الضخمة لاستكمال الإحصاءات التقليدية بمعلومات مستمدة في الوقت الحقيقي يمكن أن تنبه المجتمع الدولي بسرعة إلى التهديدات الإجرامية الناشئة؛

(ل) تعزيز شبكة مراكز التنسيق المعنية بالدراسات الاستقصائية للأمم المتحدة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، ودعم الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية بما يضمن استشارة الخبراء الوطنيين بانتظام ويتيح لهم الاستفادة من تبادل الأقران ويكفل رصد تنفيذ التصنيف ودعمه عن طريق التشاور الدوري.

خامساً الاجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها

41 - **قد ترغب اللجنة في أن تقوم بما يلي:**

(أ) استعراض واعتماد مجموعة الأنشطة وخطة العمل المقترحة من أجل مواصلة تنفيذ خارطة الطريق بالصيغة التي أقرتها اللجنة في عام 2013 واستكملتها في عام 2019؛

(ب) استعراض واعتماد الإطار الإحصائي المتعلق بقتل النساء والفتيات بدافع جنساني (الذي يشار إليه أيضا "بقتل الإناث") ودعوة النظم الإحصائية الوطنية إلى البدء في تنفيذه وإنتاج البيانات المتصلة به؛

(ج) استعراض واعتماد الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، ودعوة النظم الإحصائية الوطنية إلى البدء في أنشطة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة بما في ذلك من خلال إجراء دراسات تجريبية في مجالات مختارة؛

(د) إبداء ترحيبها وتوجيه دعوتها إلى البلدان من أجل استخدام الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كأداة لقياس التقدم المحرز في المؤشرات المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالوصول إلى العدالة، والفساد، والتمييز، والحوكمة، والاتجار بالبشر، والعنف؛ وتشجيع الدول الأعضاء والجهات المانحة على دعم تمويل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وكفالة تنفيذها من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل إدخال تحسين ملموس في توافر مؤشرات الهدف 16 المستندة إلى الاستقصاءات والارتقاء بنوعيتها؛

(هـ) استعراض الأنشطة الرئيسية لتحديث وتعزيز إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية للفترة من 2022 إلى 2025، على النحو الوارد في الوثيقة الحالية، وتشجيع تنفيذها بشكل متوائم مع خارطة الطريق التي أقرتها اللجنة في عام 2013 واستكملتها في عام 2019؛

(و) الإقرار بالنموذج الناجح لمراكز التميز باعتبارها شراكات فعالة بين المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم الدعم إلى البلدان في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، ودعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى وضع شراكة جديدة من أجل إنشاء مركز للتميز يعنى بدعم البلدان في أفريقيا؛

(ز) دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية لتولي قيادة عملية تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية على الصعيد القطري؛

(ح) دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى النظر في إجراء استعراض لاستقصاء الأمم المتحدة لاتجاهات الجريمة من أجل زيادة قدرته على توفير بيانات حسنة التوقيت، وتدعيم البيانات المستخدمة في رصد أهداف التنمية المستدامة، ورصد الجرائم الناشئة على الصعيد الدولي، وزيادة كفاءة جمع البيانات عبر منصة للبيانات يجري إتاحتها على الإنترنت؛

(ط) تشجيع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى على توفير أموال خارجة عن الميزانية لزيادة قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ أنشطة بناء القدرات؛

(ي) دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركزي التمّيز إلى تنظيم المؤتمر الدولي السادس للإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والجريمة والعدالة في عام 2022؛

(ك) الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم، بالتشاور مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بتقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام 2025 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق.

المرفق

أنشطة رئيسية لتحديث إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيزها في الفترة من 2022 إلى 2025 على نحو متوائم مع خارطة الطريق من أجل تحسين نوعية إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي

النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*ينفذ بالموارد المتاحة*	*ينفذ في حالة توافر موارد إضافية*
وضع المعايير والأدوات الدولية				
إطار إحصائي لقياس الفساد	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2022–2023		✓
معايير تسجيل بيانات العدالة الجنائية وتعهدها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2022–2023		✓
معايير تحسين قياس الاتجار بالأشخاص	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة	2022	✓	
أدلة تشغيلية لتعزيز قياس التدفقات المالية غير المشروعة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2022–2024		✓
مبادئ توجيهية لدعم تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2022–2025	✓	✓
معايير إحصائية للجرائم الناشئة مثل الجرائم السيبرانية والبيئية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2022–2025		✓
بناء القدرات				
مواصلة البناء على الدور الناجح في تقديم المساعدة التقنية المباشرة الذي يؤديه مركزا التميّز في أمريكا اللاتينية وآسيا	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميّز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2022–2025	✓	✓
مركز للتميز في أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئات الإحصائية الإقليمية في أفريقيا	2022–2025		✓
بناء القدرات، والمبادرات المواضيعية والمبادرات الهادفة إلى تحديث النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك عن طريق دمج نظم المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	2022–2025		✓
تقييم تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2022		✓

النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*ينفذ بالموارد المتاحة*	*ينفذ في حالة توافر موارد إضافية*
تعزيز مراكز التنسيق المعنية باستقصاء اتجاهات الجريمة، ودعم الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2025-2022		✓
جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي				
تعزيز عمليات جمع البيانات على الصعيد الدولي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2025-2022	✓	✓
مواصلة استكشاف مصادر البيانات البديلة وبيانات الوقت الحقيقي والأبعاد عبر الوطنية للجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2025-2022		✓
منتجات تحليلية: الدراسة العالمية لجرائم القتل، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية، الدراسة العالمية بشأن الجريمة البيئية، وطبعات مختلفة من منشور البيانات أداة مهمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2023-2022	✓	✓
مواصلة عقد المؤتمر السنتاني المعني بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2025-2022		✓
تحسين إمكانية الوصول إلى الإحصاءات العالمية للجريمة والعدالة وتحسينها من ناحيتي الظهور والإبلاغ	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	2025-2022	✓	
تعزيز الشراكات الدولية				
تعزيز شبكات مراكز تنسيق البيانات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	2025-2022	✓	✓
تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل الدولية والإقليمية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	2024-2022		✓

ملاحظة: علامة ✓ تدل على أنشطة أنجزت جزئيا أو جارية.